

لتحقق معهم ، وتبارس عليهم بعض الضغوطات .
 أن هذا الأسلوب يقصد منه الضغط على المواطنين
 وتهديدهم في عملهم وأشعارهم أن كسب رزقهم
 وقوت أولادهم مرهون برضاء المخابرات عنهم ،
 واثم عرضة للفصل لدى أي بادرة لا تنم عن
 سلوك حسن !! ، ومن البديهي أن تحرم
 المخابرات من العمل أي انسان له علاقة بالعمل
 الوطني ، وبؤخرا صدر تعميم يؤكد على منع أي
 مواطن كان له علاقة بالعمل الوطني من العمل في
 وزارة التربية والتعليم أو مؤسسة الإذاعة أو
 التلفزيون . أن منع العمل لا يقتصر في بعض
 الحالات على الشخص المعني ، بل يشمل بعض
 اقاربه ومعارفه ، والقصد من ذلك فرض نوع من
 العزلة الاجتماعية على أي مواطن له اتهامات
 وطنية .

ولا يتف الأمر عند هذا الحد فقط ، بل تمارس
 المخابرات العامة القيود نفسها على المعاملات
 الرسمية للمواطنين ، فان الحصول على جواز
 سفر أو شهادة حسن سلوك لا يتم الا بعد
 الاستدعاء للمخابرات العامة لاكثر من مرة ،
 والتحقيق مع صاحب الطلب .

ان الهدف من كل هذه القيود هي ربط المواطنين
 بعجلة المخابرات العامة ، بكل شؤونهم الحياتية ،
 وتهديدهم - باستمرار - بسيف المخابرات المسلط
 فوق رؤوسهم ، وبالتالي التأثير على اتجاهاتهم
 السياسية ، وعلى علاقتهم بالحركة الوطنية .

٢ - التغلغل وزرع العملاء داخل الحركات
 الوطنية : يعتبر هذا الأسلوب من أخطر الأساليب
 وأكثرها تأثيرا على الحركة الوطنية ، حيث ان
 نجاح المخابرات العامة في زرع عميل داخل تنظيم
 ما ، يتبع لها الاطلاع على آلية عمل هذا التنظيم
 من الداخل ، كما يتبع لها معرفة العناصر العاملة
 والفاعلة فيه ، وفي بعض الحالات ، قد تستطيع
 التأثير على مدى نشاطات هذا التنظيم وعلى
 اتجاهاته السياسية بهذا الأسلوب . ان أجهزة
 الأمن بالاضافة الى انها تستهدف جمع التسوي
 الوطنية ، فانها تستهدف أيضا تخريب الحركات
 الوطنية من الداخل والتشويش عليها ، بخلق
 صراعات ذاتية داخلها ، وخلق حالة من الارتباك
 الداخلي فيها . ويمكن رصد بعض أساليب
 المخابرات الأردنية في هذا المجال :

اعتد اساليب عديدة اخرى للتضييق على القوى
 الوطنية وشل فعاليتها وقمعها ، ومن هذه
 الاساليب :

١ - التضييق الشديد على الحريات العامة
 للمواطنين ، ووضع الكثير من القيود على حريتهم
 في التنقل والعمل ... الخ . ان من عاش فترة
 من الزمن في الأردن ، يلبس الدور الذي تلعبه
 المخابرات العامة في التضييق على الحريات العامة
 للمواطنين ، فالامر لا يقتصر على مراقبة المطبوعات
 ووسائل النشر من صحافة وغيرها ، ومنع ومصادرة
 الكتب التي يشتم انها مخالفة لسياسة النظام
 بل يتعداه الى اكثر من ذلك بكثير ، حيث تتدخل
 اجهزة الأمن في كل صغيرة وكبيرة من شؤون
 المواطنين ، وحتى العادية منها . ولقد مرت فترة
 على الأردن ، كانت الراديويات تصادر ويعتقل
 اصحابها ، لانهم يستمعون الى اذاعات معينة لا
 يريد النظام الاستماع اليها . وكان من المناظر
 المألوفة ان تجد اعدادا كبيرة من الراديويات في أي
 مخفر شرطة .

ان التدخل في حياة المواطنين يشمل كل الامور ،
 فهناك قيود على السفر خارج الأردن ، حيث انه
 لم يكن يسمح لاي مواطن بالسفر الا بتصريح رسمي
 من المخابرات العامة ، وبالرغم من ان هذا الاجراء
 ألغى في العام الماضي ، الا ان الغاءه كان شكليا ،
 ذلك ان قوائم المنوعين من السفر والمطلوبين لاجهزة
 الأمن تبلا أدراج نشاط الحدود .

ان القيود ليست فقط على السفر ، بل هناك
 مضايقات كثيرة على حرية المواطنين في التنقل داخل
 الأردن نفسه ، سواء في المدينة نفسها ، او بين
 مدينة وأخرى ، فعلى مدخل كل حي نقطة تفتيش ،
 وعلى مدخل كل مدينة او قرية نقطة تفتيش ، وعلى
 مفارق الطرق نقاط تفتيش . وهذه النشاطات تبحث
 عن الهويات والمطلوبين فقط ، ولكن تمارس بعض
 هوياتها في اذلال المواطنين وشتمهم وامتهان
 كرامتهم . ان من اخطر هذه القيود ، هي القيود
 على العمل ، حيث انه لا يسمح لاي مواطن بالعمل
 في أي مؤسسة حكومية كانت ام خاصة الا باذن من
 المخابرات العامة ، فعلى كل مؤسسة او مصنع
 او شركة أن ترسل اسما من تريد استخدامهم الى
 المخابرات العامة ، لتتقرر في الامر ، وغالبا ما
 تستدعي المخابرات اصحاب الاسماء المرسله ،